١٥ مريضاً فقط في مشفى الطوارئ بالفيحاء الذي يضم ١٢٠ سريراً

مدير الإسعاف والطوارئ: باقي المحافظات نسب إشغال الأسرة أقل من عادية ولا نقص في الأوكسجين

محمود الصالح

أكد مدير الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة توفيق حسبا استمرار الإشغال الكامل لكل أسرة العناية المشددة في مشافي دمشق بمرضى كورونا، واستمرار وزارة الصحة بنقل المرضى من دمشق إلى ريف دمشق في كل من الزبداني والقطيفة منذ السادس من آذار الجاري.

حسبا بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل الآن على تجهيز ١٥ سريراً للعناية المشددة إضافة إلى ١١ جهاز تنفس صناعي في مشفى دمر، لتوفير استيعاب أكبر عدد ممكن من المرضى الذين تستدعي حالتهم الصحية توفير العناية الفائقة، مع استمرار العمل بخطة الطوارئ «ب» في المؤسسات الصحية.

وعن استخدام المشافي التخصصية في دمشق مثل مشفى العيون الجراحي ومشفى الكلية الجراحي لاستقبال حالات كورونا بين حسبا أن هذه المشافي لم يتم استقبال مرضى كورونا فيها، وإنما فقط أوقفت فيها العمليات الباردة، نظراً لاشتراكها في شبكة الأوكسجين مع مشفى ابن النفيس، مبيناً أنه لن تستخدم المشافي التخصصية لمرضى كورونا إلا عند التحول إلى خطة الطوارئ «سي» وهذه الخطة لم تطبق حتى الآن في أي من المحافظات.

وبخصوص توافر مادة الأوكسجين لأقسام العناية أكد مدير الإسعاف والطوارئ في وزارة الصحة أنه لا توجد أي شكوى من أي مشفى من مشافي القطر من قلة في مادة الأوكسجين، حيث كان هناك توجيه من الفريق الحكومي في الأسبوع الماضي إلى وزارة الصناعة لزيادة الكميات المنتجة من الأوكسجين، بهدف تغطية حاجة جميع المشافي، وكذلك تقوم وحدات الإنتاج في مشافي وزارة الصحة بإنتاج الأوكسجين، واعتماد شبكات التزويد المركزية فيها.

وعن عدد المرضى الذين تم إدخالهم إلى مشفى الطوارئ في الفيحاء بين حسبا أن هذا المشفى يضم ١٢٠ سريراً مجهزاً بشكل كامل لاستقبال المرضى الذين يحتاجون إلى تقديم الأوكسجين فقط، ولا يستقبل المرضى الذين يحتاجون إلى العناية المشددة وأجهزة التنفس الصناعي، وحتى الآن يوجد في مشفى الطوارئ في الفيحاء ١٥ مريضاً فقط، وهذا يؤكد أن حالة توافر الأوكسجين مستقرة، ولا يوجد قلة في هذه المادة، وأضاف إن وزارة الصحة قامت مؤخراً بتوزيع ٧٥ أسطوانة أوكسجين على عدد من المشافي التي احتاجت إلى ذلك، إضافة إلى ٣٠٠ أسطوانة موجودة في مشفى الطوارئ في صالة الفيحاء.

وعن واقع الإصابات في المحافظات بين حسبا أن الوضع عادي في أغلب المحافظات باستثناء محافظة طرطوس التي وصلت نسبة الاستيعاب فيها إلى ٩٠ بالمئة تقريباً، بينما كان وضع الإصابات في حلب وحمص والسويداء أقل من عادي.

جدير بالذكر أن عدد الإصابات يوم أمس الأول كان ١٧١ إصابة وتم شفاء ٩٦ حالة ووفاة ١٠ حالات بينما بقي ٤٦٤٩ حالة نشطة، وكان قد بلغ إجمالي حالات الإصابات المسجلة منذ بداية الجائحة ١٧٤١١ حالة وشفاء ١١٥٩٩ ووفاة ١١٦٣ حالة على حين كان عدد الإصابات منذ بداية شهر آذار الجاري فقط ١٧٦٩ حالة وشفاء ١٧١٩ حالة ووفاة ١٣١ حالة حتى يوم الأحد الماضي.

رئيس تجار السويداء للحكومة: اسمحوا للاستيراد لكل من يرغب

السويداء- عبير صيموعة

لا يجتمع اثنان في الشارع أو العمل إلا وكان ارتفاع الأسعار حديثهما بعد أن ضاقت السبل بجميع الأهالي في تأمين أبسط متطلبات الحياة المعيشية.

وفي جولة لـ«الوطن» ضمن أسواق المدينة أكد جميع التجار انخفاض المبيعات إلى ما دون الوسط وانعدامها بعد ساعات قليلة من فتح محلاتهم.

ولفت التجار إلى ظاهرة باتت تفرض نفسها بطريقة مبيعاتهم وهي اضطرارهم للمرة الأولى لتقسيم عبوات الزيت إلى ليتر ونصف لليتر ووضعها في أكياس حتى يتسنى للمواطن الحصول على حاجته منها أو حسب المتوفر لديه من سيولة.

ولم تقتصر طريقة البيع الجديدة على الزيت فقط بل تعدتها إلى المنظفات ذات الماركات المعروفة والمخصصة أصلاً للغسالات الأتوماتيكية حيث جرى فتح الأكياس وتوزيعها هي الأخرى بأكياس نايلون بأوزان مختلفة تبدأ من وزن الأوقية إلى الكيلو ونصف الكيلو حتى يتم بيعها حسب قدرة المواطن على شرائها وليس حسب الكميات المطلوبة منها.

وأكد التجار تراجع نسبة المبيعات لديهم إلى أقل من النصف بسبب ضعف القدرة الشرائية أمام الارتفاع الجنوني لأسعار كافة المواد مع عدم ضبط أسعار الصرف الذي أدى إلى عدم ضبط إيقاع الأسعار وبالتالي خلق فجوة كبيرة بين التاجر والمستهلك لبقاء التاجر في المواجهة رغم أن الخسارة تقع على عاتق الطرفين في ظل عدم ضبط الأسواق الذي يقع في الأساس على عاتق الموردين والحكومة الاقتصادية التي لاذت بالصمت أمام هذا الواقع.

وفي لقاء لـ«الوطن» مع مجموعة من التجار في غرفة تجارة وصناعة السويداء أكدوا أن عدم استقرار سعر الصرف أدى إلى تحكم الموردين بأسعار كافة المواد الغذائية وغير الغذائية وجعلوا من التاجر في مواجهة مع الأهالي، علماً أن التاجر خاسر بالمطلق بسبب خسارته لرأس المال العام لتجارته الذي تآكل بالضرورة جراء ارتفاع الأسعار واختلافها بين ساعة وأخرى والذي تماشى مع انخفاض حجم المبيعات، كما أكد التجار وعلى رأسهم رئيس الغرفة فيصل سيف أن الحل الفعلي والإسعافي لضبط أسعار المواد يتركز بداية على ضرورة تثبيت سعر الصرف إضافة إلى فتح البلد والسماح بالاستيراد لكل من يرغب من التجار والذي سيؤدي بالضرورة إلى كسر حلقة التوريد التي بقيت بأيدي عدد محدد من الموردين والتي أدت إلى التحكم بأسعار المواد المستوردة وبالتالي أدت إلى خلق حالة من الاحتكار لكثير منها.

مصنعو المرطبات والمشروبات يطالبون بسكر مدعوم!!

اللاذقية - عبير سمير محمود

بيّن رئيس المرطبات والمشروبات الغازية في اللاذقية سامر شيحا لـ«الوطن»، أن ارتفاع أسعار العصائر سببه ارتفاع سعر السكر الذي يعتبر أساس عملية إنتاج المشروبات الغازية والمرطبات.

وأوضح شيحا أن عدم ثبات سعر الصرف وانعكاسه على المواد الداخلة في تصنيع العصائر أثر بشكل كبير في الأسعار، مبيناً أن معظم مواد تصنيعها مستوردة كالسكر والمكثفات والمحليات.

وذكر أن أسعار مواد التعليب من العبوات البلاستيكية والمعدنية التي يتم استيرادها مرتفعة، مبيناً أنه يتم استيرادها جاهزة وتتم تعبئتها فقط في المنشآت الحرفية.

وطالب رئيس الجمعية بأن يحصل الحرفيون على مادة السكر وفق السعر المدعوم، قائلاً: إن سعر الشوال يتراوح حالياً بحسب سعر الصرف بين ١١٧ ألفاً و ١٢٤ ألف ليرة، على حين لو يحصل الحرفي على السكر بالسعر المدعوم يحقق إنجازاً كبيراً بما ينعكس إيجاباً على الإنتاج وبالتالي على المستهلك من خلال انخفاض أسعار العصائر في السوق.

واعتبر شيحا أن عدم استقرار الأسعار بالنسبة للمواد الأولية غير مقبول من خلال ارتفاعها بين اليوم والآخر أكثر من ١٠ آلاف ليرة.

وأضاف شيحا إن المنتج كان في السابق يربح بنسبة أكبر بينما في هذه الأيام الربح قليل جداً رغم ارتفاع الأسعار لتراجع حركة البيع بالأسواق.

وبين رئيس جمعية المرطبات أن تأخر إقلاع منشآت تصنيع «البوظة» في اللاذقية سببه التقنين الكهربائي القاسي (٤ ساعات قطع- ٢ ساعة تغذية)، موضحاً أن إنتاج وتسويق البوظة يعتمد أساساً على الكهرباء التي تعد عصب كل عمل لما لها علاقة بعجلة الإنتاج، إضافة لارتفاع أسعار الحليب والسكر باعتبار مواد أساسية في إنتاج البوظة.

وأكد أن انقطاع التيار الكهربائي يؤثر في عمل الحرفيين بشكل عام، وفي إنتاج البوظة بشكل خاص، فالتصنيع والتسويق بحاجة لكهرباء متواصلة فإذا كان صاحب المنشأة لديه مولدات فالسوقون ومنهم أصحاب السوبرماركت قد لا يستطيعون تحمل عبء المولدات ساعات عدة ما يؤدي لعدم تصريف المنتجات من البوظة خلال هذه الفترة بظل واقع التقنين الحالي.

وأشار شيحا إلى أن جمعية المرطبات والمشروبات الغازية تضم ٣٣ حرفياً، وهناك خطة طموحة خلال العام الحالي لزيادة عدد المنتسبين، وقال: نتمنى انتساب عدد أكبر ولكن المنتج يقول لنا: ما المحفزات لانتسابنا لمنظمة شعبية في هذا الوقت وما الفائدة التي ستعود علي؟ هل هناك مواد مدعومة كما كانت الجمعيات تقدم سابقاً قسائم مدعومة للحرفي؟

وذكر شيحا أن تضرر الحرفي انعكس سلباً على واقع عمله بسبب الظروف الصعبة، وبالتالي انعكس على الأسعار في الأسواق سواء للعصائر أو البوظة ما يزيد الأعباء على الحرفي والمستهلك في الوقت ذاته.

وفاة رضيعة في مشفى الأطفال والأهل يشتكون

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: التقيت أهل الطفلة وشكلنا لجنة تحقيق مدير المشفى لـ«الوطن»: من يقصر فسيحاسب

فادي بك الشريف

لم يكن يتصور أهالي الطفلة (إ. ع) ذات الـ ٥ أشهر أن يكون مصيرها الوفاة في مشفى الأطفال الجامعي بدمشق، وخاصة بعد أن تمت إحالتها من مشفى دمشق إليه لأنها بحاجة إلى جلسات رذاذ.

أهل الطفلة المتوفاة تقدموا بشكوى رسمية إلى وزارة التعليم العالي، كما التقاهم الوزير الدكتور بسام إبراهيم، لوضعه في معرض شكواهم وتفاصيل ما جرى (حسب قولهم) منذ اللحظة الأولى لدخول الطفلة إلى المشفى، وما يرتبط بموضوع الأدوية، وبناء عليه وجه الوزير بتشكيل لجنة للتدقيق والتحقيق بمجريات الأمور وهل هناك خطأ حاصل تسبب في وفاة الطفلة أم إن الوفاة طبيعية.

أهل الطفلة وضعوا «الوطن» في مضمون الشكوى المقدمة والتي تتحدث عن أن الطفلة دخلت إلى مشفى الأطفال بعد إحالتها من طبيبها المعالج (س. س) لأنها بحاجة إلى جلسات رذاذ، وفور دخولها إلى المشفى قام أطباء بحجز الطفلة المتوفاة بداعي (كورونا) ولم تأخذ أدويتها اللازمة وخاصة بالنسبة لموضوع (الرضاعة)، ما أدى إلى تفاقم حالة الطفلة وإصابتها بالجفاف.

وقال أهالي الطفلة في معرض شكواهم: ظهرت نتيجة المسحة بأنها (سلبية)، لكن بقيت الطفلة من دون رضاعة تحت مبررات أنه يسبب الجهد لها، وطلب من الأهالي بشكل يومي سيروماث وتحاليل وفوط أطفال) وكلها من خارج المشفى وعلى حساب الأهل، مضيفين: لاحظنا أيضاً اختفاء بعض الأدوية.

وقال الأهل: أصيبت الطفلة بتشقق في الجلد وإنتان جلدي، نتيجة عدم تبديل الفوط لأيام، وعدم السماح للأم بالبقاء معها كي تعتني بها، كما قامت إحدى الممرضات بوضع السيروم للطفلة بالجلد خارج الوريد، ما تسبب بحدوث انتفاخ وتورم نتيجة عدم إعطائها (مدراً للبول)، ما تسبب باحتباس السوائل وحدوث قصور كلوي ما زاد حالة الطفلة، لينتهي الأمر بالطفلة إلى الوفاة.

هذا ودفعت حادثة الوفاة بأهل الطفلة إلى تقديم شكوى خطية إلى التعليم العالي، لمتابعة مجريات الأمور، واللقاء بالوزير.

«الوطن» تواصلت مع وزير التعليم العالي الذي أكد الاستماع إلى شكوى الأهل وحادثة وفاة الطفلة، والتوجيه بالتدقيق بالموضوع من كل جوانبه وتشكيل لجنة للتحقيق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير التعليم العالي للشؤون الطبية حسن جبه جي، أن الموضوع مازال قيد التحقيق والتدقيق حالياً، ولا يمكن الحكم عليه حالياً إلا بعد الانتهاء من متابعة واقع الحالة منذ دخول الطفلة المشفى، وبناء عليه يتخذ الإجراء اللازم.

وبين معاون الوزير أنه تتم حالياً دراسة ملف (الطفلة) كاملاً، مؤكداً أنه لم يتم التوصل لشيء حالياً أو إثبات أي شيء، مضيفاً: إن أي إجراء يتخذ هو حسب الحالة وما يثبت نتيجة المتابعة والتدقيق بحقيقة الموضوع.

هذا وكي لا نبخس إدارة المشفى حقها في التوضيح والرد وخاصة في ظل الخدمات الكبيرة المقدمة من قبلها للأطفال، تواصلت «الوطن» مع مدير الهيئة العامة لمشفى الأطفال الجامعي بدمشق الدكتور رستم مكية، ليؤكد أن الوزارة طلبت الفحوصات والتحاليل والإضبارة الكاملة، ليصار إلى متابعة الموضوع، مؤكداً أن من حق الأهل أن يشتكوا، ومن يقصر فسيحاسب.

وأوضح مكية أن الطبيب المشرف سيرفع تقريره الخاص بالحادثة والملف كاملاً إلى الوزارة، موضحاً أن الموضوع قيد المتابعة وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة، علماً أن الطفلة المتوفاة كان لديها حالات تشوه غير قابلة للحياة، موضحاً أن التقرير النهائي سوف يصدر ويرفع للوزارة ليتخذ أي قرار وإجراء مناسب.

مضيفاً: إن المشفى تقدم جميع الخدمات اللازمة وتعمل بظروف صعبة جداً ومع ذلك هناك متابعة لكل الحالات وتقديم كل الإمكانيات من الكادر الطبي والتمريضي العامل في المشفى.

منازل من دون عدادات بحمص

مدير الكهرباء لـ«الوطن»: ٤٠ بالمئة من منازل حمص تحصل على الكهرباء بطريقة غير مشروعة

حمص- نبال إبراهيم

تحدث العشرات من أهالي أحياء مدينة حمص وخاصة العشوائيات منها لـ«الوطن» عن معاناتهم في الحصول على عداد كهربائي يخص أماكن إقامتهم، واضطرارهم إلى الاشتراك مع منازل أخرى ضمن عداد كهربائي واحد أو إلى استجرار التيار الكهربائي بطريقة غير مشروعة لتأمين حاجتهم من الكهرباء.

وبينوا أنهم تقدموا إلى كهرباء حمص بطلبات من أجل تركيب عدادات لمنازلهم الذين يقطنون بها منذ عدة أشهر إلا أنهم حتى اللحظة لم يتم الاستجابة لطلباتهم لعدم توفرها على حد قولهم..!

مدير عام شركة كهرباء حمص صالح عمران بين لـ«الوطن» أنه وبسبب الحصار الاقتصادي الجائر على القطر هناك نقص في عقود توريد العدادات إلى وزارة الكهرباء بشكل عام، لافتاً إلى أنه لم يتم توريد أي عداد كهربائي إلى القطر منذ عام ٢٠١٩ وحتى منتصف عام ٢٠٢٠ الفائت ما أدى إلى تراكم النقص الحاصل.

وأشار إلى أن حاجة المحافظة من العدادات تبلغ ٣٥ ألف عداد وفقاً للطلبات المقدمة في مختلف أنحاء المحافظة «مدينة وريفاً»، مبيناً أن الشركة وتلافياً للنقص الحاصل بالعدادات والحاجة الماسة لها عملت على إعادة تأهيل العدادات القديمة غير المستثمرة لعدم ملاءمتها فنياً لقواعد العدادات المركبة حالياً توريد هذه العدادات على دفعات وأن لديها ٤ آلاف عداد وصل منها نحو ٢٨٠٠ عداد كهربائي ميكانيكي إيراني الصنع وتم تركيبها جميعها للمشتركين على امتداد المحافظة حسب الأقدمية بطلبات الاشتراك لدى الشركة وحسب الأهمية والأولوية لطلبات ومعاملات ذوي الشهداء وجرحى الحرب.

وكشف عمران عن قيام الوزارة حالياً بتنفيذ العقد المبرم في أواخر العام الماضي لتوريد كمية ما يقارب ٤٦٠ ألف عداد كهربائي حاجة القطر بشكل إجمالي، لافتاً إلى أنه يتم حالياً توريد هذه العدادات على دفعات وأن حصة حمص منها ٣٥ ألف عداد وصل منها نحو ٤ آلاف عداد وستصل الكميات الباقية على دفعات، مؤكداً أن الشركة تقوم بتركيب العدادات الواردة بشكل فوري ومباشر بحسب الأقدمية والأولوية.

وأشار إلى تركيب نحو ٦ آلاف عداد كهربائي منذ الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ الفائت وحتى تاريخه.

ولفت إلى أن الشركة تواجه مشكلة في نظام الاستثمار بالنسبة للمنازل التي يقطنها مهجرون من دون ملكية تعود إليهم بحيث لا يمكن تركيب عدادات كهربائية للمنازل التي يقطنون بها حالياً، مبيناً أن هذه المنازل تشكل ٣٠ بالمئة من حاجة مدينة حمص

للعدادات الكهربائية، ووفقاً لنظام الاستثمار هذا مخالف ويستحيل تركيب عدادات لتلك المنازل التي تعود ملكيتها لغير القاطنين فيها، مضيفاً إن هذه المنازل في مناطق عدة بالمدينة مخدمة بالكهرباء من الشبكة العامة ويقوم القاطنون فيها باستجرار التيار الكهربائي بطريقة غير مشروعة ونسبتها تقدر بنحو ٤٠ بالمئة بالمحافظة، ما يسبب زيادة بالفاقد الكهربائي وضياعات كبيرة على الشبكة الكهربائية علاوة عن الأعطال الكثيرة التي تتسبب بها نتيجة للأحمال الزائدة غير المحسوبة على الشبكة العامة بالمحافظة، ما يؤدي إلى انقطاع التغذية الكهربائية عن المشتركين النظاميين الموجودين على الشبكة في تلك المناطق.

وبين عمران أنه بهدف إيجاد حلول لهذه المشكلة والعمل على قوننة الظرف غير الاعتيادي في المحافظة بكونه واقعاً موجوداً، قامت الشركة بإعداد دراسات عدة لمعالجة هذا الواقع وفق خطة قانونية ونظام استثمار جديد لكمية الكهرباء الضائعة التي تعود بالخسارة على وزارة الكهرباء والخزينة العامة للدولة.

وأوضح أن الخطة تتضمن تركيب قواطع كهربائية مرصوصة مؤقتة باستطاعة ١٦ أمبير لكل مشترك غير نظامي يقطن في منزل يعود ملكيته للغير وفق نظام استثمار مبتكر بحيث يمكن تخديم تلك المنازل بالتيار الكهربائي واحتساب كميات الكهرباء المستجرة والضائعة وفق نظام فوترة لتحصيل المستحقات المالية من هؤلاء المواطنين من دون تركيب عدادات نظامية، مبيناً أنه سيتم احتساب كمية الكهرباء المستجرة في تلك المنازل بشكل مقطوع على الدورة الواحدة (خلال شهرين) بكمية ٨٠٠ كيلو واط ساعي استهلاك منزلي وتقاضي التحصيلات بالتعرفة المنزلية بحيث لا تزيد كمية الكهرباء عن تلك الكمية في كل دورة، كما سيتم تركيب عدادات (عد عام) للمراكز التي ستغذي عدة قواطع في منطقة أو موقع واحد لاحتساب كمية الكهرباء بشكل تقديري فيها.

وأكد عمران التنسيق حالياً مع محافظة حمص ومجلس المدينة فيها لتجهيز اللوائح الاسمية لجميع المواطنين الذين يقيمون في هذه المنازل ضمن مناطق الاستجرار غير المشروع الذين معظمهم من المهجرين، لتقوم الشركة بعد تجهيز وإنجاز تلك اللوائح بدورها والمباشرة في تركيب القواطع لكل منزل وقواطع العد العام على نفقتها، في حين يتم تركيب كبل التغذية الكهربائية على نفقة المستفيد، مشيراً إلى أنه سيتم بعد ذلك وصف وتنسيب هؤلاء المواطنين مشتركين بقواطع في نظام الجباية لتحصيل المستحقات المالية المترتبة عليهم، مع العلم أن هذه القواطع متوفرة بالكميات اللازمة لدى الشركة وستعوض عن نقص العدادات الكهربائية.

وأشار عمران إلى أن عملية تركيب القواطع الكهربائية ستسهم في زيادة التغذية الكهربائية واستقرار الشبكة العامة وزيادة موثوقيتها على مستوى المحافظة كلها، وبالتالي زيادة ساعات الوصل على حساب القطع، لافتاً إلى أن هذه التجربة هي الأولى من نوعها على مستوى القطر لمكافحة الاستجرار غير المشروع وتحصيل القيم المالية الضائعة ومعالجة مشكلة الفاقد الكهربائي على مستوى المحافظة.